الخريجي مترئساً جانباً من الجلسة

حديث ثنائي بين الحمود والعمير

ودور الحضانة الخاصة في المداولة الأولى

العمير: سندرس إمكانية حضور جلسة "الداو" الخاصة من عدمه بما أن الطلب لم يصل الحكومة

الحمدان: «الشؤون» مطالبة بالحرص على العاملين في الحضانات إذ نخشى أن يكون بينهم عبدة الشيطان أو غيرها من الأفكار الدخيلة

عاشور: منع إقامة الحضانات في المناطق السكنية يعتبر عائقاً أمام الأسر

حماد: تعديل قانون الكويتية بشأن دخول الشركات المتخصصة وقت طرح المزايدة مفصل على شركة "بودي"

رياض العدساني متحدثا

الزلزلة: "المعاملات الإلكترونية" يسد فراغاً تشريعياً واسعاً ويكبح جماح من يريد دق إسفين في جدار المجتمع

الرويعي: أقف ضد خصخصة الكويتية والكويت كانت مركزاً مالياً قبل 350 سنة بسبب حجم الأسطول البحري لديها

دميثير: إسناد خصخصة "الكويتية" لشركات أجنبية أمر مرفوض والأولوية للشركات المحلية

ان يناقش يفترض ان تنادي مدير الصندوق ولازم نؤجل المناقشة كيف يتم الموافقة دون اطلاع الوزير.

وزير التجارة: هذا التقرير لم اراه بالامس كنت في المجلس واذا كان هناك خلاف فلا استطيع ان ارفض الآن، اذا ان وزير التجارة السابق يرد ولديه المام.

وزير المالية انس الصالح: عندما كنت وزير التجارة ناقشنا التقرير ووافقنا على ما ورد في التقرير الأول.

الرئيس: نمشيه مداولة أولى والتعديلات نخليها.

فيصل الشايع: هذه المادة موجودة في التقرير الاصلي، لما عدلنا على المادة اضطررنا اضافتها.

صالح عاشور: التقرير الاول في 2013/10/28 في النص الاصلي موجود ولكن في نص ما انتهت اليه اللجنة غير موجود وتقرير 1/9 موجود انتم الغيتم وحذفتوا العاملين الا رديتوا ليش.

وزير المالية: النص موجود في اصل القانون.

الرئيس: الآن نصوت مداولة أولى ومن الممكن ان نؤجل المداولة الثانية، «موافقة».

التصويت على المداولة الأولى
الحضور: 49
موافقة: 48
غير موافقة: 0
موافقة على القانون.

فيصل الشايع: المادة 32 موجودة في القانون بشأن انشاء الصندوق الوطني لا تعديل جديد وارجو طلب المداولة الثانية لاهمية المشروع.

الرئيس: القرار للمجلس.

يوسف الزلزلة: وزير المالية قال ان العدد محدود فلا تعارض.

التصويت على الاستثناء وفقا للمادة 104 من اللائحة وعلى المداولة الثانية
الحضور: 46
موافقة: 46
عدم موافقة: 0
«موافقة».

وافق المجلس على مشروع قانون تعديل قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة في مداولته الثانية بعد استثنائها باجماع اعضاء الحضور 46. وافق المجلس.

الثانب كامل العوضي «نظام»: تتمنى من الاخت وزير الشؤون ان تتيح توفير العمالة للمشاريع الصغيرة للشباب بعد هذا القانون.

ثم انتقل المجلس الى تقرير اللجنة المالية في شان تعديل القانون رقم 32 لسنة 1986 في شأن تنظيم النقد والبنك المركزي في مداولته الاولى «وافق المجلس بعد موافقة 45 وامتناع 2 من أصل الحضور 47.

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية محمد الجبري: اطلب التصويت على القانون في مداولته الثانية بعد انتهاء التصويت عليها وفق المادة 104 من اللائحة الداخلية للمجلس «وافق المجلس» بالمداولة الثانية عن مشروع تعديل قانون البنك المركزي وتنظيم المهنة المصرفية بما يتيح للبنوك الاجنبية بفتح اكثر فرع بالبلاد والمقدم من الحكومة منذ عام 2011، وافق المجلس على المداولة الثانية بـ 46 صوتا مقابل امتناع ثائبن من اصل الحضور 48.

ثم انتقل المجلس للتصوت على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول مشروع قانون تعديل مسمى بنك التسليف لـ «بنك الإئتمان الكويتي» في مداولته الاولى «وافق المجلس بعد موافقة 49 من أصل الحضور 49».

ثم انتقل المجلس للتصويت على مشروع تعديل مسمى بنك التسليف والادخار الى بنك الائتمان الكويتي في مداولته الثانية بعد استثناء التصويت حسب المادة 104 من اللائحة الداخلية للمجلس «وافق المجلس على التعديل بمداولته الثانية بعد تأييد 49 نائبا من اصل الحضور 49».

ثم انتقل المجلس للتقرير السادس عشر الصادر عن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول الاقتراح بقانون للتعاملات الالكترونية.

النائب د.عودة الرويعي «نظام»: احببت انبه الى ان الكثير من التقارير لم تصل لنا ومنها تقرير المعاملات الالكترونية وقانون «الكويتية» واحببت التنبيه عن ذلك.

الرئيس مرزوق الغانم: نقترض ان التقارير وصلت للجميع لانه مدرج عن جدول الاعمال.

النائب صفاء الهاشم «نظام»: يفترض ان تصل التقارير عبر الايميل والمرفقات ملحقة على اتاج نت حتى يكون متاح للجميع.

الرئيس مرزوق الغانم: يفترض ان يكون واصل لجميع النواب التقارير ويفترض ان تصل على اقراص مدمجة «cd».

النائب صفاء الهاشم :بما انكم وزعتم علينا اي باد يفترض اننا نستفيد منه المني اي باد يعين اننا نفتحه في الجلسة ونطلع على القانون والتقارير منه «مجموعة من النواب يعلقون لم يصلنا اي باد ولم نستلمه».

الرئيس مرزوق الغانم: يبدو انه ليس الكل استلم اي باد.

النائب د.يوسف الزلزلة: في البداية اشكر الاخ يعقوب الصانع عن هذا القانون الهام لكنه يجب ان تراعي فيه الثغرات الاخرى المتعلقة بتنظيم الوسائل الالكترونية والتكنولوجية ومنها ضبط بعض «التقريدات» التي كانت تدق اسفينة في الوحدة الوطنية عبر اثارة النعرات الطائفية وبالتالي انا ادعو اللجنة التشريعية لسد ثغرات الإعلام الإلكتروني من خلال هذا القانون العام.

النائب فيصل دويسان: لاشك ان دول عدة خطت خطوات نحو التعاملات الالكترونية والى الآن ورغم الاستخدام الكبير للكويتيين لوسائل التكنولوجيا نجد ان الثقافة السائدة هي ثقافة المراجعات، لذلك نتمنى من الحكومة ان تصاحب اقرار هذا القانون بجملة نوعية للتعامل الالكتروني نتمنى ان تقضي على الفساد والمحسوبية ومناقشة هذا القانون فرصة لتذكير الحكومة بضرورة تقديم قانون بخصوص او الاعلام الالكتروني خاصة وان هناك من لا يحسن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الكتابة الغير مفيدة والتي قد تؤدي بهم في السجن، نريد من الحكومة التوجه الكتروني وتفعيل ؟؟؟؟ المكينة الذي تم تجهيزه لوزارة الشؤون وتم ضربه لتعود الواسطة والفساد لذلك اتمنى ان يصاحب هذا القانون خطوات تشريعية اخرى.

النائب عبد الحميد دشتي: للاسف هذا القانون جاء اليوم والادارة الحكومية غير مهيئة حيث اننا امام خلل لاننا لا نجد الرجل المناسب في المكان المناسب ولكنه نقول ان تصل متاخرا خير من ان لا تصل، ونحن هنا نشدد على ضرورة تدريب العاملين الحكوميين بعد اصدار اللائحة التنفيذية للقانون والاستفادة من تجربة الميكنة لاسيما وان تجاربنا فيها سيئة مع وزارة الشؤون.

النائب صالح عاشور: في البداية اتوجه بالشكر للاخ يعقوب الصانع الذي سبق الحكومة بتقديم هذا القانون الهام والذي كان يجب ان تتقدم هي به، وانا بهذه المناسبة اتمنى منه ان يتولى مسالة الحديث عن هذا القانون الذي نفتخر به وانا على قناعة ان الكثير من النواب لا يعلمون ماذا نناقش الآن لانه لم يصل الكثيرين، وانا هنا اؤكد ان عنوان القانون ممتاز لكن السؤال هو ما الذي يريده المشروع من هذا القانون وهل الغرض من القضاء على البيروقراطية والدورات المستندية والمراجعات ام ان الغرض فقط محاكاة الدول المتقدمة من حيث الشكل ثم لا تجد له تطبيق بالمستقبل او نجد الكفاءات القادرة من تنفيذه والالتزام.

النائب يعقوب الصانع: هذا القانون بالنسبة لدي تحد كبير وكنا نشاهد وضعنا ففي السابق كنا متقدمين على دول ونضع لها المناهج الدراسية واليوم نجدهم يسبقونا بهذا المجال وهو المعاملات الالكترونية بل بدأوا يتوجهون للمواطنين في منازلهم لانجاز معاملاتهم، نحن في الكويت منذ عام 82 نتحدث عن الحكومة الالكترونية بالكويت لكن هذا الامر لم يرى النور حتى الآن، ارتايت الآن ونحن نسعى للحكومة الالكترونية انه لابد من ايجاد قانون جامع مانع لتنظيم المعاملات الالكترونية، والقانون الذي تقدمت به يتكون من 8 فصول ووضع فيه «التوقيع الالكتروني» والذي بدونه لا يمكن انجاز المعاملات، والهم الآن بعد اقرار القانون مثلما تفعل اخي النائب صالح عاشور هل هناك قدرة على التنفيذ لدى الحكومة اهمية هذه القانون بان يعطي «الفرصة» للحكومة الالكترنية وتمهيد لها.

جمال العمر: ما مدى استعداد الحكومة لتطبيق القانون، سابقا الكلام من الحكومة الالكترونية لم يكن واقعيا واتمنى بعد اقرار القانون القيام بحملة اعلامية لتعريف الناس بطبيعة القانون لان الواقع مختلف تماما، وما هي استراتيجية الحكومة للتعامل مع القانون بعدما اصبح تشريعا، وهل فعلا الحكومة مستعدة لهذه النقلة التشريعية، ولابد ان يكون هناك جدول زمني لتطبيق القانون، والبنوك المحلية نجحت في التعامل الالكتروني، من برامج التوعية والية تطبيق القانون.

عبدالرحمن الجبران: اؤيد ما ذهب اليه العمر حول مدى استعداد الحكومة لتطبيق القانون لان الانطباع الذهني يختلف عن التطبيق والى الآن فرنسا وغيرها لم يستطيعا ضبط المعاملات الالكترونية وهما بدءا في التطبيق منذ زمن، والعصابات المنظمة استغلت النظام الالكتروني في تهديد بعض الانظمة وادارة الحروب، والمعاملات الالكترونية فضاء واسع من الممكن استغلاله لضرب القيم، ومن الممكن التلاعب في نظام الحاسوب ولابد من استحداث قانون جديد في الفقه الجنائي وعلى وزير التربية ان ينبه الى تدريب القيم بجانب الحاسوب حتى تحصن الطلبة، والتقنيات تم استخدامها لزعزعة العالم وكلنا نعرف ماذا فعل ويكيليكس وفضح الاجهزة الغربية التي تريد اعادة ادارة العالم وفقا لامزجتها.

صفاء الهاشم: كلنا نحلم بالحكومة الالكترونية وشبابنا شقردي يفهم بالالكترونيات وشقناهم في فيلم «اسعتي».

خليل عبدالله: نشكر النائب يعقوب الصانع والقانون فيه مشكلتين لم تحدد فيه الوزير المختص والجهة المختصة نلع في مشكلة مثلما وقعنا في قانون الخطوط الكويتية من المسؤول وزير المالية او وزير المواصلات، المسؤول الحقيقي على قانون مثل هذا لابد ان يكون جهازا امنيا، القانون يسن شرعية وقانونية الاتصال بين جهتين، ونحن

الطريجي والنصف يطلبان الكلمة

حديث وزاري - نيابي

الزلزلة متحدثا